

مجلس الأمن

Distr.: General
13 November 2012
Arabic
Original: English

رسـالة مؤرخـة ٨ تـشرين الثـاني/نـوفمبر ٢٠١٢ موجهـة مـن الأمـين العـام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وجَهَتْها إليَّ نكوسازانا دلاميني - زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي (انظر المرفق)، وتحيل بها البيان الصادر عن الاجتماع ٣٣٩ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي انعقد على مستوى وزاري في أديس أبابا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لبحث الحالة في مالي، وكذلك تقرير رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي عن المفهوم الاستراتيجي لتسوية الأزمات في مالي والجوانب الأخرى ذات الصلة.

ويعيد البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري لمجلس السلام والأمن، في جملة أمور، تأكيد أهداف ومبادئ قرار مجلس الأمن ٢٠٧١ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ويحث مجلس الأمن على أن يتخذ، في الوقت المناسب، قرارا يأذن بنشر القوة الدولية المتوخاة بقيادة أفريقيا. ويؤكد تقرير رئيسة المفوضية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة الأزمة في مالي، بما في ذلك الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي مون



المرفق

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي

أكتب إليكم لأسترعي انتباهكم إلى نتائج الاجتماع الوزاري لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي عقد بشأن الحالة في مالي، في أديس أبابا في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢.

ويسعدني أن أخبركم بأن الاجتماع كان ناجحا إذ مكن مجلس السلام والأمن من تقييم أحدث التطورات في مالي، ومن اتخاذ قرارات بشأن سبيل المضي قدما، وهي قرارات نعتقد أن تنفيذها سيساعدنا كثيرا في مواجهة التحديات المطروحة.

واعتمد مجلس السلام والأمن المفهوم الاستراتيجي لتسوية الأزمات في مالي والجوانب الأخرى ذات الصلة، الذي وضعته مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون الوثيق مع السلطات الانتقالية في مالي، وبلدان المنطقة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وشركاء آخرين. ويقدم المفهوم الاستراتيجي، الذي أعد في إطار الاستجابة لطلب مجلس الأمن، الوارد في قراره ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، عرضا شاملا للتدابير السياسية والأمنية والعسكرية وغير ذلك من التدابير اللازمة للإسراع بتسوية الأزمات المتداخلة التي تواجهها مالي، وحلها بصفة دائمة. ونحن على اقتناع بأن من شأن هذه الوثيقة أن تيسر كثيرا اعتماد المجتمع الدولي لنهج منسق إزاء الحالة في مالي، دعما للجهود التي تقودها أفريقيا. وأرجو تعميم بيان مجلس السلام والأمن والتقرير الملحق عن المفهوم الاستراتيجي لتسوية الأزمات في مالي والجوانب الأخرى ذات الصلة (انظر الضميمتين) على جميع أعضاء مجلس الأمن للعلم ولاتخاذ إجراء، حسب الاقتضاء. ونأمل أن يبدي مجلس الأمن تأييده التام للمفهوم الاستراتيجي، ومن ثم تيسير تنفيذه من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وفي حالة مالي، كما في سائر حالات النزاعات والأزمات، لا بد من التنسيق لتحقيق النجاح. ويسرني أن أبلغكم بأنني عينت ممثلا ساميا لمالي ومنطقة الساحل، وهو الرئيس بيير بويويا، لتعزيز مساهمتنا في الجهود المتواصلة، وكذلك عملية التنسيق مع الجهات الدولية المعنية، وبخاصة الأمم المتحدة. وسيعمل الممثل السامي عن كثب مع مبعوثكم الخاص لمنطقة الساحل، رومانو برودي، ومع ممثلكم الخاص لغرب أفريقيا، سعيد دجنيت. وسيدعم جهوده المكتب الذي يعتزم الاتحاد الأفريقي إنشاءه قريبا في باماكو.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن امتناننا العميق لمجلس الأمن لما اتخذه بالفعل من خطوات لمساعدة أفريقيا على تسوية الأزمات في مالي. ويدل اتخاذ القرارين ٢٠٥٦ (٢٠١٢) و ٢٠٧١ (٢٠١٢) على هذا الالتزام. وإننا نتطلع إلى التقرير الذي ستقدمونه إلى مجلس الأمن، وفقا للقرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، بشأن النشر المتوخى لقوة دولية بقيادة أفريقية استجابة لطلب سلطات مالي. وفي هذا الصدد، سيساهم الاتحاد الأفريقي مساهمة نشطة في التخطيط المشترك، وهو يقدِّر المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة استنادا إلى القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، وإني أعتزم أن أُرسل إليكم مفهوم العمليات بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بعد موافقة مجلس السلام والأمن عليه.

(توقيع) نكوسازانا **دلاميني – زوما**

الضميمة ١

بيان عن الحالة في مالي

[الأصل: بالإنكليزية]

اتخذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، خلال اجتماعه ٣٣٩ المعقود على مستوى وزاري في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، القرار التالي بشأن الحالة في مالي:

إن المجلس،

١ - يحيط علما بتقرير رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي عن المفهوم الاستراتيجي لتسوية الأزمات في مالي والجوانب الأخرى ذات الصلة [PSC/MIN/3(CCCXXXIX)]. ويحيط المجلس علما أيضا بالبيان الصادر عن وزير خارجية جمهورية مالي، إضافة إلى البيانات التي أدلى بها ممثل كوت ديفوار، الذي يرأس حاليا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثلة بوركينا فاسو، بصفتها وسيطة الجماعة لحل الأزمة في مالي، ورئيس مفوضية الجماعة والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب أفريقيا؛

٢ - يشير إلى بياناته السابقة بشأن الحالة في مالي، وبخاصة البيانان الصادران عن اجتماعيه ٣٢٣ و ٣٢٧ المعقودين في ١٢ حزيران/يونيه و ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٢ على التوالي [PSC/PR/COMM.(CCCXXIII) و PSC/AHG/COMM/1.(CCCXXVII)]، ويعيد تأكيد تأييده الكامل للقرارات التي اتخذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتصدي للأزمات في مالي؛

٣ - يعيد تأكيد التزامه الراسخ بالوحدة الوطنية لمالي وسلامة أراضيها، وكذلك رفضه التام للإرهاب والتمرد المسلح كوسيلة للدفع بالمطالب السياسية. ويؤكد المجلس تصميم الاتحاد الأفريقي على ضمان الامتثال الصارم لهذه المبادئ الأساسية؛

٤ - يعرب عن تقديره لرئيس بنن، يايي بوني، الرئيس الحالي للاتحاد، ورئيس كوت ديفوار، الحسن درامان واتارا، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبليز كومباوري، وسيط الجماعة الاقتصادية، وغودلك جوناثان، الوسيط الشريك من نيجيريا، ولقادة المنطقة الآخرين، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، كادريه ديزيريه ويدراوغو، لما أبدوه من التزام متواصل ولما فتئوا يبذلونه من جهود لمساعدة مالي على مواجهة التحديات التي يواجهها البلد. ويشيد المجلس أيضا ببلدان الميدان لما قدمته من إسهام وما أبدته من التزام راسخ بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٥ - يرحب باتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢) في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وبالدعم المقدم لجهود المنطقة وأفريقيا ككل من أجل إيجاد حل سريع للأزمات في مالي. ويرحب المجلس أيضا بتعيين مبعوث خاص للأمين العام لمنطقة الساحل من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حاليا على الأرض، لا سيما من خلال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، يعرب المجلس عن شكره للشركاء الآخرين للاتحاد الأفريقي على التزامهم، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، والولايات المتحدة وسائر الأطراف الفاعلة الدولية؛

٦ - يثني على السلطات وعلى غيرها من الجهات السياسية الفاعلة في مالي لما أحرز من تقدم كبير في حل الأزمة المؤسسية الناشئة عن الانقلاب الذي وقع في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، بما في ذلك تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٢. وفي هذا السياق، ومع مراعاة الفقرة ١٠ من البيان PSC/AHG/COMM/1.(CCCXXVII)، يقرر المجلس إنهاء إجراء وقف مشاركة مالي في أنشطة الاتحاد الأفريقي، على النحو الوارد في الفقرة ٩ من البيان PSC/PR/COMM(CCCXV) الصادر عن الاجتماع ٣١٥ المعقود في ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٢؛

٧ - يرحب بنتائج اجتماع مجموعة الدعم والمتابعة المعنية بالحالة في مالي المعقود في باماكو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الذي رحب بالمفهوم الاستراتيجي لتسوية الأزمات في مالي والجوانب الأخرى ذات الصلة. ويقرر المجلس اعتماد المفهوم الاستراتيجي، الذي يشكل خطوة هامة نحو زيادة التنسيق بين أصحاب المصلحة في مالي والجهات الفاعلة الدولية ونهجا شاملا لمواجهة الأزمات في مالي من خلال اتخاذ تدابير ملموسة فيما يتعلق بالانتقال والحكم في البلد، وإعادة بسط سلطة الدولة في الشمال، وإصلاح قطاع الأمن، وإجراء الانتخابات، وتحقيق الاستقرار وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتحديات التي تواجه منطقة الساحل والصحراء، والمساعدة الإنسانية، فضلا عن التنسيق والمتابعة. ويؤكد المجلس أن القصد من المفهوم هو المساعدة في تنظيم العمل الدولي من أجل تسوية الأزمات في مالي وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى رئيسة المفوضية، ريثما يحال مفهوم العمليات المشار إليه في الفقرة ٩ أدناه، تقديم المفهوم الاستراتيجي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتماس تأييده التام من أجل تنفيذه على نحو فعَّال؛

٨ - يطلب إلى السلطات في مالي أن تتخذ، قبل تقديم الأمين العام للأمم المتحدة التقرير الذي طلبه منه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الفقرة ٧ من القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، التدابير التالية، بغية تعزيز الجهود الرامية إلى تسوية الأزمات في مالي:

'١' تعزيز التماسك بين المؤسسات الانتقالية، في سبيل تيسير تنفيذ المهمتين الرئيسيتين في المرحلة الانتقالية، وهما إعادة بسط سلطة الدولة على الجزء الشمالي من البلد وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في الربع الأول من عام ٢٠١٣؛

'٢' العمل، على سبيل الأولوية، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وبدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، وعن طريق مشاورات وطنية واسعة النطاق، على وضع خريطة طريق مفصلة، مشفوعة بخطوات ملموسة وبآجال، لتنفيذ المهمتين الرئيسيتين في المرحلة الانتقالية، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢) و ٢٠٧١ (٢٠١٢)؛

'٣' العمل في أقرب وقت ممكن على إنشاء الهيكل الوطني المتوخى الذي سوف يتولى إجراء المفاوضات مع الجماعات المسلحة المالية في الشمال التي هي على استعداد للدخول في حوار من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة، على أساس الاحترام التام للوحدة الوطنية وسلامة أراضي مالي، ورفض الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك التمرد المسلح، علما أن المفاوضات لا يمكن أن تستمر بلا نهاية. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس أهمية إشراك جميع مكونات السكان في شمال مالي، وكذلك الجماعات المتمردة المالية التي تنأى بنفسها عن الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتتخلى عن أي مخططات انفصالية؛

'٤' الشروع في اتخاذ خطوات ملموسة من أجل التصدي للإفلات من العقاب، وضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان، وكذلك السيطرة الكاملة والفعالة للمؤسسات المدنية على الجهاز العسكري، وفقا لقرارات ومقررات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع؛

'٥' اتخاذ خطوات على الفور لتيسير جهود المجتمع الدولي للاستجابة لطلب نشر قوة عسكرية دولية.

٩ - ترحب بالجهود الجارية للإسراع بإتمام عملية التخطيط المشترك لنشر قوة دولية بقيادة أفريقية في مالي للاستجابة لطلب السلطات المالية إعادة سيطرتها على الأقاليم المحتلة في شمال البلد، وتفكيك الشبكات الإرهابية والإجرامية، وكفالة إعادة بسط سلطة الدولة على نحو كامل في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بمؤتمر التخطيط المقرر عقده في باماكو في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، بمشاركة مالي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبلدان الميدان، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وشركاء دوليين آخرين، من أجل مواءمة النهج ووضع الصيغة النهائية لمفهوم العمليات من أجل النشر المقرر في مالي، بغية إحالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة في موعد أقصاه ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛

١٠ - يؤكد أن مفهوم العمليات ينبغي أن يراعي المساهمات التي يمكن أن تقدمها، تماشيا مع أحكام البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ووفقا لمقررات المجلس ومؤتمر الاتحاد، بلدان أفريقية أخرى، بما في ذلك جيران مالي، من حيث الاستخبارات، واللوجستيات، والقوات، وأن يهدف إلى تعزيز القدرة العملياتية لقوات الدفاع والأمن في مالي، وتمكينها من القيام بدور ريادي في إعادة بسط السيطرة على مناطق الشمال وتنفيذ سائر المهام ذات الصلة؛

١١ - يتطلع إلى صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عملا بالفقرة ٧ من القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، ويحث مجلس الأمن على أن يتخذ في الوقت المناسب قرارا يأذن بنشر القوة الدولية المتوخاة بقيادة أفريقيا استجابة لطلب سلطات مالي؛

١٢ - يحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ككل، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية، على أن توفر لقوات الدفاع والأمن المالية الدعم اللازم من الناحية المالية واللوجستية وفي مجال بناء القدرات، وفقا للقرار ٢٠٧١ (٢٠١٢). وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى رئيسة المفوضية أن تعجل، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، باتخاذ الخطوات اللازمة لحشد الدعم على مستوى القارة، وفقا للقرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، والميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي والأحكام ذات الصلة من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن، بما في ذلك عن طريق التعجيل بعقد مؤتمر لتعبئة الموارد لهذا الغرض؛

١٣ - يطلب إلى رئيسة المفوضية أن تعمل، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبلدان الميدان، والبلدان الأفريقية الأخرى والجهات الشريكة الدولية، في غضون شهر واحد من تاريخ اتخاذ هذا القرار، على وضع قائمة بأسماء الجماعات الإرهابية

والشبكات الإجرامية الناشطة في شمال مالي وقياداتها، لفرض جزاءات عليها فورا. ويؤكد المجلس مجددا تصميمه على فرض جزاءات على الجماعات المتمردة المالية التي لا تنأى بنفسها بشكل قاطع عن الشبكات الإرهابية والإجرامية و/أو ترفض المشاركة في عملية تفاوض للتوصل إلى حل للأزمة على أساس المبادئ السالفة الذكر، ويحيط علما في هذا الصدد بما أعرب عنه مجلس الأمن من استعداد لاعتماد جزاءات محددة الهدف؛

١٤ - يشجع بلدان الميدان على تكثيف جهودها الرامية إلى مكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية، ولا سيما من خلال وحدة الدمج والاتصال ولجنة العمليات المشتركة لرؤساء الأركان، ويحث على توثيق التنسيق بينها وبين جيران مالي الآخرين، ويطلب إلى المفوضية أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض؛

١٥ - يطلب دعما إقليميا ودوليا أكبر لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في شمال مالي وفي البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين الماليين؛

١٦ - يرحب بالقرار المناسب الذي اتخذته رئيسة المفوضية بتعيين ممثل سام لمالي ومنطقة الساحل، وتشجعها على الإسراع بفتح مكتب للاتحاد الأفريقي في مالي لتعزيز مساهمة الاتحاد في الجهود الجارية وكفالة تنسيق أكثر فعالية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المنطقة، وكذلك مع الشركاء الدوليين؛

١٧ - يؤكد الحاجة الملحة لأن يوثِّق جميع الفاعلين الدوليين تنسيق جهودهم من أجل التصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها منطقة الساحل والصحراء، وأن يراعى، في هذا الصدد، الدور الهام للمبعوث الخاص للأمم المتحدة والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل؛

١٨ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الضميمة ٢

تقرير رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي عن المفهوم الاستراتيجي لتسوية الأزمات في مالي والجوانب الأخرى ذات الصلة

أولا – مقدمة

١ – منذ اندلاع النزاع في شمال مالي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ والأزمة المؤسسية الناشئة عن الانقلاب الذي حصل في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، تبذل جهود متواصلة على المستويات الإقليمي والقاري والدولي للمساعدة في إيجاد حل دائم. ولقد اتخذت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وجه الخصوص عدداً من الخطوات لمواجهة هذا الوضع، لا سيما من خلال إطلاق عملية وساطة وتفعيل قوتها الاحتياطية للمساعدة في الحفاظ على الوحدة الوطنية لمالي وسلامة أراضيها. وفي هذا الإطار، طلبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الحصول على دعم الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي من أجل نشر بعثة لتحقيق الاستقرار في مالي.

ثانيا – مقررات وقرارات مجلس السلام والأمن ومجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع

٢ – خلال الجلسة ٣٢٣ المعقودة في نيويورك في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، واستجابة للطلب الذي تقدمت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لنشر عناصر من قوتها الاحتياطية، أذن مجلس السلام والأمن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأن تقوم، بالتعاون حسب الاقتضاء مع بلدان الميدان، وهي الجزائر وموريتانيا والنيجر، بوضع الترتيبات العسكرية والأمنية اللازمة لتحقيق الأهداف التالية: '١' ضمان أمن المؤسسات الانتقالية؛ و '٢' إعادة هيكلة وتنظيم قوات الأمن والدفاع في مالي؛ و '٣' إعادة بسط سلطة الدولة على الجزء الشمالي للبلد ومكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية. وفي هذا الصدد، طلب مجلس السلام والأمن إلى مفوضيتي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن تقوما، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، وبالتشاور مع جميع البلدان المجاورة لمالي، بالإسراع في استكمال العمل الذي سبق الشروع فيه من أجل تحديد واضح لولاية القوة المتوخاة وإعداد مفهوم عملياتها والوثائق الأخرى ذات الصلة، تأييداً للطلب الرسمي المقدم إلى مجلس الأمن للحصول على إذن بتوفير مجموعة من تدابير الدعم مموَّلة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. كما طلب مجلس السلام والأمن إلى رئيسة المفوضية تنسيق هذه العملية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجميع الأطراف الفاعلة المعنية الأخرى. وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وفي إطار تنفيذ ما ورد في هذا البيان، عقدت المفوضية اجتماعاً لأعضاء مجموعة الدعم والمتابعة لإجراء تبادل أولي للآراء بشأن طرائق إعداد مشروع المفهوم الاستراتيجي المتوخى ومضمونه.

٣ - وأحاط مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة علماً، في قراره ٢٠٥٦ (٢٠١٢)* الذي اتخذ في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، بناءً على نتائج الاجتماع الافتتاحي لمجموعة الدعم والمتابعة المعقود بأبيدجان في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بالطلب الذي تقدم به كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للحصول على موافقة مجلس الأمن على نشر القوة التي تتوخى هذه الجماعة الاقتصادية إنشاءها لتحقيق الاستقرار وأكد استعداده لإجراء المزيد من الدراسة لهذا الطلب بعد أن تتوفر معلومات إضافية عن أهداف عملية النشر المتوخاة ووسائلها وطرائقها وعن التدابير الممكنة الأخرى. وفي هذا الصدد، شجع مجلس الأمن السلطات الانتقالية المالية، ومفوضيتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وبلدان المنطقة، على التعاون الوثيق لتحديد خيارات مفصّلة لنشر القوة، وطلب إلى الأمين العام أن يدعم إعداد الخيارات المذكورة.

٤ - وخلال الجلسة ٣٢٧ المعقودة بأديس أبابا في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٢ على مستوى رؤساء الدول والحكومات، برئاسة الحسن درامان واتارا، رئيس كوت ديفوار، أكد مجلس السلام والأمن ضرورة الإسراع في استكمال المفهوم الاستراتيجي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبالتعاون مع بلدان الميدان، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الآخرين. وأعرب المجلس عن عزمه النظر في تلك الوثيقة واعتمادها في أقرب وقت ممكن قبل عرضها على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٥ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، واستجابة للطلب الذي تقدمت به السلطات الانتقالية في مالي إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)*. وفي الفقرة ٧ من هذا القرار، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يتيح على الفور مخططين للشؤون العسكرية والأمنية لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بالتشاور الوثيق مع مالي والبلدان المجاورة لها وبلدان المنطقة وسائر الشركاء الثنائيين المهتمين والمنظمات الدولية المهتمة، في الجهود المشتركة للتخطيط استجابة للطلب الذي تقدمت به السلطات الانتقالية في مالي من أجل نشر تلك القوة العسكرية الدولية. وطلب مجلس الأمن كذلك إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور الوثيق مع الشركاء المذكورين أعلاه، في موعد لا يتجاوز ٤٥ يوماً بعد اتخاذ هذا القرار، تقريراً خطياً عن تنفيذ هذا القرار، يتناول الدعم المقدم، وتوصيات مفصلة وقابلة للتنفيذ لتلبية طلب السلطات الانتقالية في مالي المتعلق بنشر قوة عسكرية دولية، بما في ذلك وسائل النشر المتوخى وطرائقه، ولا سيما مفهوم العمليات، والقوام الممكن في ظل القدرات المتاحة لتكوين القوات، والتكاليف المالية لدعمها.

* القرار المشار إليه محفوظ لدى الأمانة العامة حيث يمكن الاطلاع عليه.

ثالثا – اجتماع مجموعة الدعم والمتابعة المعقود في باماكو

٦ – على هذه الخلفية، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بباماكو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ اجتماعاً لمجموعة الدعم والمتابعة لتسوية الأزمات في مالي بهدف استعراض تطور الحالة في مالي وبحث مشروع المفهوم الاستراتيجي. وشهد هذا الاجتماع حضوراً حاشداً وتمثيلاً رفيع المستوى لجميع البلدان المجاورة لمالي وبلدان أخرى من المنطقة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومنظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى عدد من الشركاء الثنائيين، بما فيهم جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ولقد شاركتُ في هذا الاجتماع الذي يندرج في إطار أول رحلة دولية لي منذ أن توليتُ مهامي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٧ – وفي النتائج المعتمدة عقب هذا الاجتماع، رحبت مجموعة الدعم والمتابعة بمشروع المفهوم الاستراتيجي باعتباره خطوة هامة نحو زيادة التنسيق بين أصحاب المصلحة الدوليين والمساعدة في التعامل مع الأزمات في مالي من منظور شامل، من خلال اتخاذ تدابير عملية المنحى تشمل المسائل ذات الصلة بالعملية الانتقالية والحكم في مالي، وإعادة بسط سلطة الدولة في الشمال، وإصلاح قطاع الأمن، وإجراء الانتخابات، وتحقيق الاستقرار، وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات، واستئناف الخدمات الأساسية، وتقديم المساعدة الإنسانية، وكفالة المتابعة. ولاحظت المجموعة أن المجلس سينظر في المشروع لاعتماده وإحالته إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بغرض التماس الحصول على تأييده للمفهوم.

٨ – وإنني أوصي مجلس السلام والأمن بأن يوافق على مشروع المفهوم الاستراتيجي وأن يطلب إلى مجلس الأمن تقديم الدعم الكامل لتنفيذه. وقد يود مجلس السلام والأمن أيضاً حث الشركاء الدوليين الآخرين على دعم المفهوم الاستراتيجي وإرساء ما يتخذونه من إجراءات في ذلك الإطار. ومما لا شك فيه أن على السلطات وأصحاب المصلحة في مالي الاضطلاع بدور حاسم نظراً لما تتطلبه تسوية الأزمات المتداخلة التي يشهدها البلد من تولي مالي دفة القيادة والإمساك بزمام الأمور. وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم الاستراتيجي، في إطار دعم الجهود المالية وفي ضوء التقدم المحرز في تسوية الأزمة المؤسسية، الذي يتجلى في إنشاء حكومة الوحدة الوطنية، أوصي برفع إجراء تعليق مشاركة مالي في أنشطة الاتحاد الأفريقي في انسجام مع روح بيان مجلس السلام والأمن المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٢.

رابعا – التخطيط المشترك للاستجابة لطلب السلطات الانتقالية في مالي

٩ - وفقاً لمقررات مجلس السلام والأمن ذات الصلة وقرار مجلس الأمن ٢٠٧١ (٢٠١٢)* ونتائج اجتماع مجموعة الدعم والمتابعة في باماكو، تعكف المفوضية على اتخاذ الخطوات الضرورية للعمل، إلى جانب السلطات المالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وأصحاب المصلحة الآخرين، لا سيما بلدان الميدان، على استكمال التخطيط المشترك للاستجابة لطلب السلطات الانتقالية المالية المتعلقة بتشكيل قوة عسكرية دولية بقيادة أفريقية لمساعدة القوات المسلحة المالية في استعادة السيطرة على المناطق المحتلة في شمال البلد.

خامسا – ملاحظات

١٠ - أتوجه بالشكر إلى جميع الدول والمنظمات التي أسهمت في استكمال المفهوم الاستراتيجي الذي هو نتاج مسعى مشترك ومنسق بين الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، وبلدان المنطقة، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. وأود، مرة أخرى، الإعراب عن أسمى آيات تقدير الاتحاد الأفريقي ليابي بوني، رئيس بنن، وهو الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، ولمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقادة بلدان المنطقة، وخاصة الرؤساء الحسن درامان واتارا الذي يتولى حالياً رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبليز كومباوري، وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغودلك جوناثان، الوسيط الشريك، لما يبذلونه من جهود دؤوبة لإعادة إحلال السلام والأمن والاستقرار في مالي. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى بلدان الميدان على مساهمتها وعلى ما أبدته من حزم في مكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية في منطقة الساحل والصحراء في إطار الهياكل التي أنشأتها.

١١ - ومن المهم للغاية أن تحشد القارة الأفريقية كامل طاقاتها لصالح مالي في إطار حل بقيادة أفريقية يحظى بدعم المجتمع الدولي. فليس بوسع قارتنا ببساطة أن تظل مكتوفة الأيدي بينما تحتل جماعات مسلحة إرهابية وإجرامية ثُلثي أراضي إحدى الدول الأعضاء. وكما أكد مجلس السلام والأمن ذلك مراراً، فإن المبادئ التي هي على المحك في أزمة مالي، لا سيما صون الوحدة الوطنية للدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية، ونبذ الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، تكتسي أهمية قصوى بالنسبة إلى استقرار القارة وتنميتها. ولا يجب ادخار أي جهد للحفاظ على هذه المبادئ.

١٢ - وأتوجه بالشكر إلى الأمم المتحدة على ما تبذله من جهود، كما يدل على ذلك اتخاذ مجلس الأمن القرارين ٢٠٥٦ (٢٠١٢) و ٢٠٧١ (٢٠١٢)، والعمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وتعيين مبعوث خاص للأمين العام لمنطقة الساحل. وإنني أعتزم من جهتي تعيين ممثل سامٍ لمنطقة الساحل في القريب العاجل، سيعمل، بالتعاون مع المكتب الذي سيقوم الاتحاد الأفريقي بإنشائه في باماكو، على المساهمة في تعزيز دعم الاتحاد الأفريقي للجهود الجاري بذلها والتنسيق مع الأطراف الفاعلة المالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبلدان الميدان، ومختلف الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى. وأوجه كذلك نداءً إلى جميع شركائنا ليقدموا كل الدعم الضروري والمساعدة اللازمة إلى السلطات الانتقالية في مالي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، في إطار جهودها الرامية إلى إعادة بسط سلطة حكومة مالي في شمال البلاد، وإجراء انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية وفقاً للمهام المحددة للعملية الانتقالية.

الملحق ١

لمحة عامة عن الوضع في مالي وجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للأزمات في البلد

أولا – مقدمة

١ – الوضع في مالي مزيج من أزمات متداخلة مردّها أساسا إلى تحصّن جماعات إرهابية في شمال البلد وظهور اقتصاد حرب ذي طابع إجرامي، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وأخذ الرهائن، والتراع الذي اندلع في الشمال في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وكذلك الأزمة المؤسسية التي نشأت لاحقا عن الانقلاب الذي وقع في باماكو في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢.

ثانيا – الوضع في الشمال

٢ – في الفترة حتى نهاية عام ٢٠١١، هيمنت على الوضع في شمال مالي أنشطة مزيج من الجماعات الإرهابية والإجرامية التي تحصّنت بالمنطقة على مدى السنوات العشر الأخيرة أو نحوها. ومن هذه الجماعات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي يشارك، منذ سنوات عدة، في تنفيذ عمليات تفجير انتحارية وشنّ هجمات على قوات أمن بلدان المنطقة واختطاف الأجانب مطالبا بدفع فديات و/أو بالإفراج عن سجناء من أعضائه. وتمثلّ المنطقة أيضا موطنا لشبكات إجرامية أخرى تنشط في أخذ الرهائن والاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالمخدرات والسجائر والأسلحة، بما فيها المتفجرات، وأنشطة أخرى غير مشروعة، مُستغلة سهولة اختراق الحدود وضعف الآليات الأمنية وانعدام سلطة الدولة. وتمثلّ هذه الأعمال مصادر هامة لتمويل ودعم الجماعات الإرهابية وغيرها من الكيانات في هذه المنطقة التي تعاني من الفقر، وهي أعمال تنال، في الوقت نفسه، من سيادة القانون.

٣ – وفي أوائل عام ٢٠١٢، تدهور الوضع الميداني فجأةً، من جرّاء التراع في ليبيا، إثر اندلاع التمرد المسلح بزعامة الحركة الوطنية لتحرير أزَواد. وتتكوّن هذه الحركة أساسا من مقاتلين سابقين تعود أصولهم إلى قبائل الطوارق، وسبق أن قاتل العديد منهم في صفوف الجيش الليبي ثم عادوا مسلّحين إلى مالي عقِب سقوط نظام القذافي. وتضم الحركة في صفوفها أيضا عناصر أخرى شاركوا في حركات تمرد شهدتها هذه المنطقة سابقا، وبخاصة في أوائل التسعينيات. ومع تصاعد حدة التمرد بزعامة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، ظهرت جماعات أخرى في المنطقة، وأعلنت عن مخططات سياسية ودينية مختلفة، وما فتئت تأتي في الوقت نفسه أنشطة إجرامية وأنشطة أخرى، بما فيها أخذ الرهائن. ومن أبرز تلك الجماعات، جماعة ”أنصار الدين“. وجدير بالذكر أيضا حركة التوحيد والجهاد في غرب

أفريقيا، التي انشقّت عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتستمد تمويل أنشطتها من الاتجار بالمخدرات أساسا. وفي وقت لاحق، بسطت هذه الجماعات، التي استغلت تدفق الأسلحة المتأتية من نهب مستودعات الأسلحة العسكرية في ليبيا وفي مالي لاحقا، سيطرتها على جميع مناطق مالي الشمالية الثلاث (غاو وكيدال وتمبكتو).

٤ - وأعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، بعد استيلائها على المناطق الشمالية، بدعم من حركة أنصار الدين، قيام دولة مستقلة وعلمانية اسمها أزواد في الشمال، مُدّعيةً تعرّض أهالي الطوارق للتهميش في نظام الحكم السياسي في مالي وإخلال السلطات المركزية باتفاقاتها السابقة لمعالجة هذا الوضع. ويبدو أن الحركة تخلّت لاحقا عن المطالبة بالانفصال. وجاء هذا التغيير في الموقف إثر انهزامها على يد جماعتين أخريَين تدعوان إلى إقامة دولة إسلامية في مالي، على أسس تفسيرهما الرجعي والمتطرف للدين، هما حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. وكما سبقت الإشارة أعلاه، تموّل الجماعة الثانية أنشطتها من عائدات الاتجار بالمخدرات. وتشير جميع الأدلة إلى أن هاتين الجماعتين ترتبطان من حيث العمليات بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وإثر انهيار وجود الدولة في شمال مالي، أصبحت لديهما الآن إمكانات أكبر للتمادي في أنشطتهما الإجرامية والإرهابية.

٥ - وقد تسبّب النزاع في شمال مالي في وضع إنساني خطير في منطقة الساحل والصحراء، التي تعاني بالفعل من حالة ضعف شديد، جرّاء موجات الجفاف والأزمات الغذائية المتكرّرة التي أصابتها وانخفاض التحويلات المالية بسبب عودة آلاف العمال المهاجرين إلى البلد من ليبيا فرارا من النزاع هناك. وأدى الاقتتال إلى نزوح أعداد كبيرة من المدنيين، سواء داخل مالي أو نحو البلدان المجاورة. فهناك نحو ٠٠٠ ١٦٠ مشرد داخلي ولجأ أكثر من ٠٠٠ ٢٠٢ من مواطني مالي إلى بوركينا فاسو والجزائر وموريتانيا والنيجر. وجدير بالذكر أيضا أن مستودعات المنظمات العاملة في المجال الإنساني والمرافق الطبية تعرّضت للنهب وأن الجماعات المسلحة تعرقل عمليات تلك المنظمات. وأدى تعطيل الإمداد بالضروريات الأساسية وتوقّف أنشطة الأسواق المحلية إلى تفاقم أوضاع السكان المحليين.

٦ - وقد ارتكبت الجماعات المسلحة التي تحتل شمال مالي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومن ذلك، الاعتقالات التعسفية والتعذيب وقطع الأطراف والجَلد العلني والاغتصاب والإعدام بإجراءات موجزة واستخدام الجنود الأطفال. كما أن بعض الجماعات الناشطة في الميدان أقدمت على تدنيس المواقع ذات الأهمية القدسية أو التاريخية أو الثقافية، المُدرج بعضها في قائمة مواقع التراث العالمي التي حدّدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بما في ذلك مدينة تمبكتو، أو إلحاق أضرار بتلك المواقع أو تدميرها.

ثالثا – الأزمة المؤسسية

٧ – تفجّرت الأزمة المؤسسية في مالي على إثر الانقلاب العسكري الذي نفّذته، في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، مجموعة من الجنود، متذرّعة بما اعتبرته ظروفا مُزرية للجيش يستحيل معها الوقوف بفعالية في وجه حركة التمرد في الشمال. وقد وقع الانقلاب فعلا في ظل تدهور الوضع العسكري في الشمال وارتكاب المتمردين في أثناء زحفهم انتهاكات جسيمةً للقانون الدولي الإنساني كما تدل على ذلك عمليات إعدام بإجراءات موجزة راح ضحيتها عدة عسكريين ماليين في أوائل آذار/مارس ٢٠١٢ في بلدة أغلهوك. وجدير بالإشارة أن الانتخابات الرئاسية كانت مقرّرة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وأن ولاية الرئيس المخلوع كانت ستنتهي، وفقا لأحكام الدستور، بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٨ – وشكّل منفّذو الانقلاب مجلسا عسكريا حاكما سموّه ''المجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة''. وبعد تعليق العمل بالدستور وحل جميع مؤسسات الجمهورية، حدّد المجلس الوطني لنفسه هدفا هو إعادة بسط سلطة الدولة في الشمال ثم تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. بيد أن الوضع على أرض الواقع ازداد تدهورا في الأيام التي أعقبت الانقلاب. فقد عمدت الجماعات الإرهابية والإجرامية إلى استغلال الفراغ السياسي في باماكو وحققت مكاسب أخرى تُوجّت باحتلال جميع مناطق البلد الشمالية الثلاث.

٩ – وفي الأسابيع التي تلت الانقلاب العسكري، شهدت باماكو ارتكاب عدد من انتهاكات حقوق الإنسان، شملت الاعتقالات التعسفية والمضايقات وحالات اختفاء واعتداءات أخرى استهدفت شخصيات سياسية رئيسية، من بين شخصيات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، طعنت جماعات معزولة في شرعية سلطة الرئيس المؤقت، ديونكوندا تراوري، الذي تعرّض لاعتداء جسدي في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢ نُقل على إثره إلى فرنسا ليخضع لعلاج طبي استغرق شهرين. وحدت هذه الأوضاع بالمجتمع الدولي إلى توجيه نداءات إلى جميع أصحاب المصلحة الماليين يدعوهم فيها إلى الامتناع عن التصرفات غير المشروعة، ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى الالتزام بالحكم المدني.

رابعا – الجهود الرامية إلى تسوية الأزمات في مالي

١٠ – تواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وكذلك بلدان الميدان، اتخاذ خطوات هامة، بدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بهدف المساعدة في التوصل إلى تسوية الأزمات المتشابكة في مالي. وبوجه خاص، أدان كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي إدانة شديدة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة والإرهابية، وكرّرا تأكيد التزامهما باحترام وحدة مالي الوطنية

وسلامتها الإقليمية وسيادتها؛ وأما فيما يتعلق بالأزمة المؤسسية، فقد أدانت المنظمتان، إلى جانب أعضاء آخرين في المجتمع الدولي، الانقلاب العسكري واتخذتا عددا من التدابير الرامية إلى كفالة العودة بالبلد سريعا إلى النظام الدستوري.

ألف – إعادة إرساء النظام الدستوري

١١ – إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، إذ يضعان في حسبانهما الضرورة الملحّة لتسوية الأزمة المؤسسية في مالي من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للتصدي للوضع في شمال البلد، بذلا جهودا حازمة ترمي إلى العودة إلى الشرعية الدستورية. وأفضت هذه العملية بقيادة الوسيط الذي عيّنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري، إلى التوقيع في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ على اتفاق إطاري لإعادة إرساء النظام الدستوري مع المجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة. وعملا بأحكام دستور مالي، نص هذا الاتفاق على نقل السلطة من المجلس العسكري الحاكم إلى رئيس البرلمان، ديوكوندا تراوري، بعد تقديم الرئيس أمادو توماني توري استقالته رسميا في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وعُيّن الشيخ موديبو ديارا رئيسا للوزراء وشُكّلت حكومة جديدة. ومنذ ذلك الحين، ومع بعض التحديات التي لا تزال ماثلة، أُحرز تقدم ملحوظ في معالجة الشواغل التي أبداها المجتمع الدولي، ولا سيما في ما يتعلق بتدخّل المجلس العسكري السابق في الشؤون السياسية وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وأعمال تخويف.

١٢ – وأسهمت جهود الوساطة التي تتولى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قيادتها، بدعم من الاتحاد الأفريقي وسائر أعضاء المجتمع الدولي، في إضفاء المزيد من التماسك على العملية الانتقالية. فعقب عودة الرئيس المؤقت إلى البلد بعد تماثله للشفاء من جروح خطيرة أُصيب بها لدى تعرّضه لاعتداء جسدي وتوجيهه خطابا إلى الأمة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، شكّل أصحاب المصلحة الماليين في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ حكومة وحدة وطنية تضم الجميع تحت قيادة الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء الشيخ موديبو ديارا. وجاء هذا التطور استجابة للطلبات التي قدّمتها مجموعة الدعم والمتابعة لدى انعقاد اجتماعها التأسيسي في أبيدجان في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ومؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عُقد في ياموسوكرو يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مجموعة الاتصال الإقليمية المعنية بمالي، لدى اجتماعها المعقود في واغادوغو في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، والاتحاد الأفريقي، وذلك من أجل وضع إطار انتقالي أشمل.

باء - الحوار مع الجماعات المسلحة

١٣ - بُذلت أيضا جهود تتعلق بالمفاوضات مع الجماعات المتمردة في الشمال التي تبدي استعدادها للدخول في حوار يستند إلى احترام وحدة مالي وسلامتها الإقليمية ونبذ التمرد المسلح والإرهاب. فقد عقد وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في واغادوغو، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، اجتماعات مع ممثلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة أنصار الدين، وأرسل وزير خارجيته إلى غاو وكيدال في آب/أغسطس ٢٠١٢ لعقد اجتماع مع ممثلين عن حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. وأكّد ممثل الوسيط للحركتين ضرورة أن تنأيا بنفسيهما تماما عن الجماعات الإرهابية والإجرامية، التي لا يمكن التفكير بتاتا في التحاور معها، وأن تحترما سلامة مالي الإقليمية. وبعد إبداء هذه الجماعات استعدادَها لإجراء حوار في إطار وساطة الجماعة الاقتصادية، حثّها الوسيط على أن تعبّر بوضوح عن مطالبها للدخول في حوار مع سلطات مالي.

١٤ - وأعلن الرئيس المؤقت، بدوره، في الخطاب الذي وجّهه إلى الأمة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، عن اعتزامه إنشاء لجنة وطنية معنية بالمفاوضات تناط بها إدارة المحادثات مع الحركات المسلحة والمتمردة في الشمال. وجدير بالإشارة هنا أن ثمة عددا من الشروط المسبقة لهذا الانخراط التي كان قد حددها كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ومنها: '١' التأكيد مجددا على سلامة أراضي مالي الإقليمية؛ و '٢' الحفاظ على الطابع المركزي لدستور عام ١٩٩٢؛ و '٣' الرفض القاطع للجماعات الإرهابية والإجرامية، وللتمرد المسلح؛ و '٤' ضرورة تمكين إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين. ويثير هذا مسألة التساؤل عن مدى استعداد الجماعات المسلحة في مالي للتخلي عن كل خطط قد تمس بالسلامة الإقليمية للبلد والنأي بنفسها بما لا لبس فيه عن الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو ما من شأنه أن يجعلها أطرافا محاورة ذات مصداقية تسعى إلى التسوية عن طريق التفاوض.

جيم - نشر قوة لتحقيق الاستقرار تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١٥ - اتخذت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا خطوات نحو نشر قوة لتحقيق الاستقرار في مالي. ففي إطار هذا المسعى، أوفدت، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين، بعثات تقييم تقنية إلى مالي وعقدت عددا من الاجتماعات التخطيطية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وجّهت سلطات مالي طلبات رسمية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، تلتمس منهما مساعدة عسكرية لإنهاء التمرد وتفكيك الشبكات الإرهابية والإجرامية التي تنشط في شمال البلد.

دال – مساهمة بلدان الميدان

١٦ – ساهمت بلدان الميدان في الجهود الرامية إلى التصدي للأزمة في شمال مالي، في إطار الهياكل التي أنشأتها. وتتمثل هذه الهياكل في وحدة الدمج والاتصال، والقيادة العسكرية المشتركة في تمنغاسِت، وآليتهما للتشاور على مستوى الوزراء.

١٧ – وكرّرت بلدان الميدان، في اجتماعَيها الوزاريَين المعقودَين في نواكشوط، موريتانيا، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وفي نيامي، النيجر، في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٢، على التوالي، تأكيد التزامها بوحدة مالي الوطنية وسلامتها الإقليمية، وأبدت استعدادها للمساهمة في إعادة إحلال السلام والأمن والاستقرار في ذلك البلد، عن طريق دعم الحوار مع الجماعات المسلحة الراغبة في التفاوض، واللجوء إلى استعمال القوة العسكرية لاستئصال الجماعات الإرهابية، وإعادة بسط سلطة الدولة. وجدير بالإشارة أن بلدان الميدان، ولا سيما الجزائر وموريتانيا، كانت قد بدأت إجراء اتصالات بالجماعات المسلحة في مالي، باستثناء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، لتطلب منها أن تنأى بنفسها تماما عن الجماعات الإرهابية والدخول في مفاوضات ضمن الإطار الدقيق لمبادئ الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بالموضوع.

هاء – مساهمات الشركاء الدوليين الآخرين

١٨ – يشارك أعضاء آخرون في المجتمع الدولي أيضا بنشاط في السعي إلى إيجاد تسوية للأزمات في مالي. فبالإضافة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، في نيويورك، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وتعيين الأمين العام لاحقا للسيد رومانو برودي مبعوثا خاصا له، تجدر الإشارة أيضا إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد اتخذ قرارَين بشأن الحالة في مالي (القرار ٢٠٥٦ المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ و القرار ٢٠٧١ المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢). وفي القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، بوجه خاص، عبّر مجلس الأمن عن استعداده للاستجابة للطلب الذي تقدمت به سلطات مالي في ما يتعلق بإيفاد قوة عسكرية دولية لمساعدة القوات المسلحة في مالي على استعادة المناطق المحتلة في شمال البلد. وطلب القرار أيضا إلى الأمين العام للأمم المتحدة مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في التخطيط لنشر قوة عسكرية دولية، وأن يقدّم تقريرا في هذا الشأن في موعد لا يتجاوز ٤٥ يوما.

١٩ – وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، كرّر المجلس الأوروبي تأكيد التزامه بتنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي الشاملة للأمن والتنمية في منطقة الساحل، وطلب إلى الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي والمفوضية الأوروبية أن تعدّا خيارات ترمي إلى تحقيق ما يلي: '١' كفالة

العودة تدريجيا إلى التعاون الإنمائي؛ و '٢' دعم نشر قوة لتحقيق الاستقرار؛ و '٣' الإسهام في إعادة هيكلة قوات مالي تحت مراقبة مدنية؛ و '٤' تحضير إجراءات طويلة الأجل للمساعدة في تحقيق الاستقرار في شمال مالي. وعقد المجلس الأوروبي أيضا اجتماعا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لمواصلة النظر في الوضع في مالي. وتسهم أيضا المنظمة الدولية للفرنكوفونية ومنظمة التعاون الإسلامي وعدد من الشركاء الثنائيين، بما في ذلك فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اللتين عيّنتا مبعوثين خاصَّين إلى منطقة الساحل، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، في الجهود الدولية الرامية إلى المساعدة في تسوية الأزمات في مالي.

واو – التقدم المحرز والتحديات الماثلة

٢٠ – أُحرز عموما تقدم كبير فيما يتعلق بتسوية الأزمة المؤسسية في مالي. بيد أنه يتعين بذل المزيد من الجهود لتيسير إتمام العملية الانتقالية بنجاح. وفي المقابل، يزداد الوضع سوءا في الشمال. فالجماعات الإرهابية والإجرامية المسلحة، التي تتمادى في ارتكاب الانتهاكات بكل أنواعها، تواصل تحصّنها، متوسلة في ذلك وسائل منها شراء قدر من الدعم في أوساط السكان المحليين الذي تسنى لها أن تكتسبه جزئيا، مُستغلّةً شدة ضعفهم. وهي بعملها هذا، إنما تشكل خطرا متناميا يتهدد مالي بل المنطقة برمّتها وما يتجاوزها؛ ومن ثم لا بد من اتخاذ إجراءات دولية عاجلة ومتضافرة وشاملة من أجل مساعدة مالي على التصدي بحزم لهذا الوضع.

الملحق ٢

بيانان صادران عن الاجتماعين ٣٢٣ و ٣٢٧ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

البيان الصادر عن الاجتماع ٣٢٣

[الأصل: بالإنكليزية]

اتخذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه ٣٢٣ المعقود في نيويورك في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المقرر التالي بشأن الحالة في مالي:

إن المجلس:

١ - يحيط علما بالإحاطة التي قدمها مفوض السلام والأمن بشأن تطور الحالة في مالي، وكذلك بالبيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار، باسم الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويحيط المجلس علما أيضا بمشاركة ممثلي بلدان الميدان (الجزائر وموريتانيا والنيجر) في الاجتماع، بصفة مدعوين، وبالبيان الذي أدلى به ممثل النيجر؛

٢ - يشير إلى مقرراته السابقة بشأن الحالة في مالي، وبصفة خاصة بياناته المؤرخة ٢٠ آذار/مارس (PCS/MIN/COMM.(CCCXIV)) و ٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (PCS/PR/COMM.(CCCXVI)) و (PSC/MIN/COMM/2.(CCCXIX))، على التوالي.

٣ - يكرر الإعراب عن قلق الاتحاد الأفريقي إزاء استمرار احتلال الجزء الشمالي من مالي من قِبل الجماعات الإرهابية والإجرامية المسلحة العاملة في تلك المنطقة، وتزايد الصلات بين الشبكات الإرهابية والإجرامية، وإزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها هذه الجماعات والظروف الإنسانية القاسية السائدة في الميدان؛

٤ - يكرر أيضا الإعراب عن قلق الاتحاد الأفريقي إزاء استمرار هشاشة المؤسسات التي أُنشئت كجزء من العملية التي تستهدف استعادة النظام الدستوري، وهو ما يدلّل عليه الاعتداء الجسدي غير المقبول على الرئيس المؤقت، السيد ديونكوندا تراوري، واستمرار تدخل العناصر العسكرية في إدارة العملية الانتقالية وما يتصل بذلك من أعمال أخرى تقوّض سلامة العملية الانتقالية؛

٥ - يثني مرة أخرى على رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى رئيس كوت ديفوار الحسن درمان واتارا، الرئيس الحالي للجماعة، لما يبذلان من جهود مستمرة ولما حققاه من نتائج حتى الآن في سبيل

الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري. ويكرر المجلس أيضا الإعراب عن تقديره الفائق لهما على عقد مؤتمر القمة الاستشاري في الوقت المناسب بشأن الحالة في مالي، في لومي في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الذي شارك فيه رئيس جمهورية الكونغو دينيس ساسو نغيسو، رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لشهر حزيران/يونيه ٢٠١٢؛ ورئيس بنن توماس بوني يايي، رئيس الاتحاد، ورئيس توغو فور إيسوزيمنا غناسينبه، ورئيس النيجر محمد يوسف؛ ورئيس السنغال مكي صال؛ ورئيس وزراء مالي شيخ موديبو ديارا؛

٦ - يرحب بعقد الاجتماع الافتتاحي لمجموعة الدعم والمتابعة المعنية بالحالة في مالي، في أبيدجان، كوت ديفوار، في ٧ حزيران/يونيه، وفقا لبيانيه المؤرخين ٢٠ آذار/مارس و ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ويوافق على نتائج ذلك الاجتماع. ويؤكد المجلس على الدور البالغ الأهمية الذي يُنتظر أن تؤديه المجموعة في تعبئة الدعم الدولي للجهود التي تقودها أفريقيا بشأن الحالة في مالي، ويشجعها على عقد اجتماعات منتظمة واتخاذ كل التدابير المناسبة لتنفيذ نتائج اجتماعها الافتتاحي تنفيذا كاملا؛

٧ - يكرر إدانة الاتحاد الأفريقي الشديدة للهجمات المسلحة ضد دولة مالي والوجود الخطير غير المقبول للجماعات الإرهابية والإجرامية في الجزء الشمالي من البلد، وإدانته الشديدة كذلك للتهديد الذي يشكله اللجوء إلى التمرد المسلح لقدرة الدول الأفريقية على البقاء ولعمليات التحول الديمقراطي في القارة؛

٨ - يدين أيضا ما ترتكبه الجماعات المسلحة والإرهابية العاملة في الجزء الشمالي من مالي من انتهاكات لحقوق الإنسان ومن تجاوزات، ويعرب عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في الميدان. ويثني المجلس على البلدان التي تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين الماليين، وهي بوركينا فاسو والجزائر وموريتانيا والنيجر، ويسلم بالعبء الذي تتحمله هذه البلدان من جراء هذه الحالة. ويثني المجلس أيضا على المنظمات الإنسانية المعنية بعمليات الإغاثة لما تبذله من جهود، ويحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ككل على تقديم المساعدة اللازمة للسكان المدنيين المتضررين؛

٩ - يعرب عن تأييده التام لجميع الجهود الرامية إلى التصدي بوسائل سلمية لأسباب ظاهرة التمرد المتكررة في شمال مالي، وللحوار مع جماعات مالي التي تلتزم بالتفاوض على أساس المبادئ التالية: الاحترام التام لوحدة وسلامة أراضي مالي، الذي لا يمكن أن يكون موضوع أي نقاش أو تفاوض، والرفض التام للجوء إلى التمرد المسلح، والرفض التام لأي علاقة مع الشبكات الإرهابية والإجرامية، التي يجب تحييدها بجميع الوسائل المشروعة الممكنة؛

١٠ - يؤكد من جديد تأييده لمواصلة وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بمشاركة بلدان الميدان، وفقا لبيانه المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، ويطلب إلى رئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تتخذ من التدابير ما تراه مناسبا لدعم جهود الوساطة وتيسير التنسيق فيما بين جميع الأطراف المعنية؛

١١ - يؤكد على الحاجة الماسة إلى تهيئة بيئة مؤاتية لتمكين المؤسسات الانتقالية من ممارسة مسؤولياتها بشكل كامل، في ظروف آمنة ودون أي تدخل من المجلس العسكري وأنصاره المدنيين، وكذلك على ضرورة الاحترام التام للحريات الأساسية. وفي هذا الصدد، يدين المجلس بشدة الاعتداء الجسدي غير المقبول على الرئيس المؤقت، ويدعو إلى الإسراع بتحديد هوية جميع الأفراد الضالعين في هذا الاعتداء ومحاكمتهم، ويطالب بالحل الفوري للمجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة الذي لا يتماشى وجوده، بأي شكل من الأشكال، مع استعادة النظام الدستوري في جمهورية مالي. ويكرر المجلس الإعراب عن عزمه على اعتماد جزاءات وفرضها على جميع الأفراد الذين يتصرفون تصرفا يعرقل العودة الكاملة إلى النظام الدستوري، ويطلب إلى المفوضية أن تقوم، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأطراف المعنية الأخرى، بوضع قائمة أولية بالأفراد والكيانات، لا سيما أعضاء المجلس العسكري وأنصارهم من المدنيين، الذين يتصرفون بشكل يقوّض عملية العودة الكاملة إلى النظام الدستوري، وذلك للنظر فيها واتخاذ إجراء بشأنها؛

١٢ - يعرب عن تأييده الكامل للمؤسسات الانتقالية، ويحث جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء على تقديم المساعدة اللازمة لتيسير تحقيق أهداف العملية الانتقالية، ألا وهي إعادة تنظيم وهيكلة قوات الأمن والدفاع، وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أراضي مالي، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، في غضون فترة الاثني عشر شهرا المتفق عليها؛

١٣ - يطلب إلى حكومة مالي أن تضطلع تماما بمسؤولياتها في إدارة العملية الانتقالية، ويؤكد على ضرورة التعاون الوثيق والمستمر بين الحكومة ومختلف الأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع المدني في مالي بشأن التحديات المختلفة التي يواجهها البلد، ويشجع جميع الأطراف المعنية في مالي على القيام سريعا، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بوضع خريطة طريق تبين المهام المختلفة التي يجب الاضطلاع بها خلال الفترة الانتقالية، تيسيرا لتحقيق الأهداف المحددة؛

١٤ - يؤكد من جديد أحكام المادة ١٦ من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي التي تتناول العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية لمنع

نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، التي تشكل جزءا من البنية الأمنية العامة للاتحاد، وكذلك ما ورد في مذكرة التفاهم الصادرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بشأن التعاون في مجال السلام والأمن، التي أُبرمت بين الاتحاد والآليات الإقليمية عملا بالمادة ١٦ من بروتوكول مجلس السلام والأمن. ويأذن المجلس ضمن هذا الإطار وبالإشارة إلى تأييده السابق لتفعيل القوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتلك الجماعة بأن تقوم، بالتعاون حسب الاقتضاء مع بلدان الميدان، أي الجزائر وموريتانيا والنيجر، بوضع الترتيبات العسكرية والأمنية اللازمة لتحقيق الأهداف التالية:

'١' ضمان أمن المؤسسات الانتقالية؛

'٢' إعادة هيكلة قوات الأمن والدفاع في مالي وإعادة تنظيمها؛

'٣' إعادة بسط سلطة الدولة على الجزء الشمالي من البلد ومكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية.

١٥ - يطلب إلى بلدان الميدان أن تساهم، حسب الاقتضاء، في صياغة الترتيبات العسكرية والأمنية المذكورة أعلاه وتخطيطها وتنفيذها في مالي؛

١٦ - يهيب بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يوافق، على وجه الاستعجال، على النشر المتوخى لقوة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على النحو المبين أعلاه، وأن يقدم دعمه الكامل للجهود التي يجري بذلها لتحقيق هذه الغاية. ويدعو المجلس جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي القادرة، وكذلك شركاء الاتحاد الأفريقي، لتقديم دعم لوجستي ومالي وتقني للجماعة الاقتصادية وللمساعدة في إعادة هيكلة وتنظيم قوات الأمن والدفاع في مالي وإعادة تزويدها بالمعدات؛

١٧ - يطلب إلى مفوضيتي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يقوما، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين وبالتشاور مع جميع البلدان المجاورة لمالي، بالإسراع باستكمال العمل الذي بدأ فعلا لتحديد ولاية القوة المتوخاة بوضوح، وبلورة مفهوم عملياتها والوثائق الأخرى ذات الصلة، دعما للطلب الرسمي المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للحصول على إذن بتوفير مجموعة من تدابير الدعم ممولة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. ويطلب المجلس إلى رئيس المفوضية أن يتولى تنسيق هذه العملية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى المعنية، من أجل استكمالها في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ اتخاذ هذا المقرر؛

١٨ - يكرر تأكيد ضرورة اتباع نهج إقليمي طويل الأجل لمعالجة المشاكل الهيكلية التي تواجه منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس على أهمية الاستراتيجية المعتمدة في اجتماعه الوزاري المعقود في باماكو في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ (PSC/MIN/DCL.(CCCXIV))، ويطلب إلى المفوضية أن تعمل بنشاط على كفالة متابعتها وتنفيذها؛

١٩ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

البيان الصادر عن الاجتماع ٣٢٧

[الأصل: بالإنكليزية]

اتخذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه ٣٢٧ المعقود في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، المقرر التالي بشأن الحالة في جمهورية مالي:

إن المجلس،

١ - يحيط علما بتقرير رئيس المفوضية بشأن الحالة في مالي [PSC/AHG/3(CCCXXVII)]. ويحيط المجلس علما أيضا بالبيانات التي أدلى بها الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ووسيط الجماعة، ورئيس مفوضية الجماعة، والأمم المتحدة، وبلدان الميدان، وهي موريتانيا والنيجر والجزائر، وكذلك جنوب أفريقيا وتوغو، بوصفهما دولتين من الاتحاد الأفريقي عضوين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

٢ - يشير إلى بياناته السابقة بشأن الحالة في مالي؛

٣ - يؤكد من جديد الالتزام الثابت للاتحاد الأفريقي، وكذلك لجميع دوله الأعضاء بالوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية مالي، اللتين لا يمكن أن تكونا موضوع أي نقاش أو تفاوض، وعزم أفريقيا على ألا تدخر جهدا لكفالة المحافظة عليهما. ويؤكد المجلس من جديد أيضا رفض الاتحاد الأفريقي القاطع للإرهاب واللجوء إلى التمرد المسلح للدفع بالمطالب السياسية؛

٤ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء خطورة الحالة في شمال مالي التي تتسم بزيادة توطيد الجماعات المسلحة والإرهابية والإجرامية سيطرتها على المنطقة. ويلاحظ المجلس مع القلق وجود جماعات مسلحة وإرهابية مختلفة في شمال مالي، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وبوكو حرام. ويلاحظ المجلس كذلك أن هذا الوضع يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين؛ وبناء على ذلك، يدعو إلى أن يتخذ المجتمع الدولي بأسره إجراءات عاجلة وفعالة؛

٥ - يدين بشدة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها مختلف الجماعات المسلحة والإرهابية والإجرامية التي تحتل الجزء الشمالي من مالي، والتدمير غير المبرر وغير المقبول للتراث الثقافي والروحي والتاريخي لهذه المنطقة، لا سيما في تمبكتو، الذي يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، ويحث على تقديم الجناة لمحاكمتهم أمام الهيئات القضائية الدولية ذات الصلة. ويلاحظ المجلس أيضا استمرار تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة، ويؤكد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للسماح بتقديم المساعدات الغذائية إلى السكان المتضررين. ويؤكد المجلس مجددا امتنان الاتحاد الأفريقي لبوركينا فاسو والجزائر وموريتانيا والنيجر لاستضافتها للاجئين الماليين ولدعمها ومساعدتها. ويشكر المجلس أيضا جميع الوكالات الإنسانية التي تقدم الدعم إلى السكان المتضررين؛

٦ - يكرر تأكيد دعم الاتحاد الأفريقي الكامل لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى تسوية الأزمة في مالي. وفي هذا الصدد، يثني المجلس على السيد حسن درامان واتارا، رئيس كوت ديفوار والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية، والسيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو والوسيط في أزمة مالي، والسيد غودلك جوناثان، رئيس نيجيريا والوسيط الشريك، والأعضاء الآخرين في مجموعة الاتصال المعنية بمالي التابعة للجماعة، وكذلك السيد توماس يايي بوني، رئيس بنن ورئيس الاتحاد الأفريقي، لالتزامهم وجهودهم المتواصلة. ويلاحظ المجلس أيضا مع الارتياح الإجراءات التي تتخذها بلدان الميدان. ويرحب المجلس بالتفاعل الذي نشأ بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان الميدان، ويشجع جميع أصحاب المصلحة على مواصلة السير على هذا النهج، وفقا لمقرره المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ الذي اتخذه في باماكو [PSC/MIN/COMM. (CCCXIV)]؛

٧ - يؤيد البيانين الصادرين عن الدورة العادية الحادية والأربعين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في ياموسوكرو يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وعن الاجتماع الثاني لمجموعة الاتصال المعنية بمالي التابعة للجماعة المعقود في واغادوغو في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٢. ويرحب المجلس أيضا باتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢) في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢؛

٨ - يكرر تأكيد إدانته الشديدة للاعتداء الجسدي على الرئيس المؤقت، السيد ديوكوندا تراوري، ويطلب إلى رئيسة المفوضية، بالتعاون مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، أن تقوم، بدعم من الأمم المتحدة، بإنشاء لجنة تحقيق دولية من أجل إلقاء الضوء على الاعتداء وتحديد هوية مرتكبيه ومدبريه بغية تقديمهم إلى العدالة. ويطلب المجلس إلى

السلطات الحالية أن تعمل عن كثب مع الجماعة لتيسير عودة الرئيس المؤقت إلى مالي لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته بشكل كامل وفعال؛

٩ - يكرر تأكيد الحاجة الملحة إلى تعزيز المؤسسات الانتقالية، من أجل تمكين مالي من التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجهها، ولا سيما في الجزء الشمالي من البلد. وفي هذا الصدد، يطالب المجلس بإنهاء التدخل غير المقبول للمجلس العسكري وأنصاره المدنيين في إدارة العملية الانتقالية والحل الفعلي للجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة. ويدعو مجلس السلام والأمن إلى التعجيل بوضع الصيغة النهائية لقائمة الأفراد الذين تعيق أعمالهم العملية الانتقالية ليتسنى للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية فرض جزاءات عليهم فورا. ويطلب المجلس إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وغيره من شركاء الاتحاد الأفريقي تأييد هذه الجزاءات؛

١٠ - يحث الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء على الشروع فورا في إجراء المشاورات المطلوبة مع الجهات الفاعلة في مجالي السياسة والمجتمع المدني في مالي، بغية تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة، على نحو ما يطلبه كل من الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويطلب المجلس إلى رئاسة كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوضية الجماعة أن يعملا، بالتشاور الوثيق مع الوساطة وبدعم من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب أفريقيا وشركاء آخرين، على أساس بيان اجتماع واغادوغو لمجموعة الاتصال، على تيسير عقد مشاورات، في أقرب وقت ممكن، في ما بين أصحاب المصلحة الماليين في باماكو من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وفقا لقرار اجتماع مجموعة الاتصال. ويشدد المجلس على أن تشكيل هذه الحكومة سيمثل انتهاء التطبيع المؤسسي ويمهد الطريق لرفع إجراء وقف المشاركة الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي، وكذلك من أجل تعبئة أكبر لأفريقيا وبقية المجتمع الدولي، دعما للجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية؛

١١ - يشجع على الحوار مع الجماعات الراغبة في التفاوض على أساس احترام وحدة مالي وسلامتها الإقليمية، والرفض التام للتمرد المسلح والإرهاب والأنشطة الإجرامية المرتبطة بذلك. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس من جديد دعمه للجهود التي يبذلها وسيط الجماعة ومجموعة الاتصال، ويؤكد ضرورة التنسيق المتواصل مع بلدان الميدان؛

١٢ - يؤكد من جديد عزمه على فرض جزاءات على الجماعات الإرهابية والإجرامية التي تنشط في شمال مالي، وكذلك على أي جماعة مسلحة أخرى تعوق البحث عن حل للأزمة والجهود التي يبذلها كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا و الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، يدعو المجلس جميع الدول الأعضاء المعنية إلى التعاون الكامل مع المفوضية

للتعجيل بوضع الصيغة النهائية لقائمة الجماعات المسلحة والإرهابية والإجرامية التي تنشط في الجزء الشمالي من مالي، من أجل إدراجها في قائمة الجماعات الإرهابية التي وضعها الاتحاد الأفريقي، بما يتفق مع البيان PSC/PR/COMM.(CCCXVI) الذي اعتُمد في الاجتماع ٣١٦ المعقود في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛

١٣ - يشير إلى بيانه PSC/PR/COMM.(CCCXXIII) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الذي يأذن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون، حسب الاقتضاء، مع بلدان الميدان بوضع الترتيبات الأمنية والعسكرية اللازمة لتحقيق الأهداف التالية: '١' ضمان أمن المؤسسات الانتقالية، و '٢' إعادة هيكلة وتنظيم قوات الأمن والدفاع المالية، و '٣' إعادة بسط سلطة الدولة على الجزء الشمالي من البلد، وكذلك مكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية. ويرحب المجلس بالتدابير التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الصدد، بما في ذلك إيفاد بعثة للتقييم التقني إلى باماكو، بمشاركة الاتحاد الأفريقي. ويكرر المجلس دعوته جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل لتقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي الضروري؛

١٤ - يرحب باستهلال مفوضية الاتحاد الأفريقي، خلال الاجتماع الاستشاري المعقود في أديس أبابا في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢، عملية وضع مفهوم استراتيجي يبين بطريقة شاملة التدابير السياسية والأمنية والعسكرية الهادفة إلى إيجاد حل مبكر للأزمة في مالي. ويدعو المجلس إلى التعجيل بوضع الصيغة النهائية لهذا المفهوم بالعمل مع الجماعة، وبالتعاون مع بلدان الميدان، والأمم المتحدة، والشركاء الآخرين. ويشدد المجلس على أن هذا المفهوم والتخطيط الذي تقوم به الجماعة يجب أن يعزز كل منهما الآخر. ويعرب المجلس عن اعتزامه النظر في هذا المفهوم واعتماده في أقرب وقت ممكن قبل تقديمه إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لتمكينه من مواصلة النظر في طلب الجماعة والاتحاد الأفريقي، وفقا للفقرة ١٨ من القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)؛

١٥ - يدعو اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى التحقيق في حالة حقوق الإنسان في شمال مالي، بما في ذلك الفظائع المرتكبة ضد الجنود الماليين وأسرهم في أغيلهوك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وإلى تقديم تقرير شامل يتضمن توصيات عملية بشأن سبيل المضي قدما؛

١٦ - يقرر إبقاء الحالة قيد نظره الفعلي.

الملحق ٣

نتائج اجتماع مجموعة الدعم والمتابعة المعنية بالحالة في مالي المعقود في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١ - عُقد في أبيدجان في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الاجتماع الافتتاحي لمجموعة الدعم والمتابعة المعنية بالحالة في مالي التي أنشأها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه ٣١٤ الذي عقده على مستوى وزاري في باماكو في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢.

٢ - وترأس السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي هذا الاجتماع الذي عُقد برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وضمّ الاجتماع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان الميدان، والرئاسة الحالية للاتحاد الأفريقي، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء الاتحاد الأفريقي فيه، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

٣ - وأعرب المشاركون عن قلقهم البالغ إزاء الوضع في مالي. وأشاروا، في هذا الصدد، إلى تزايد نفوذ الجماعات المسلحة الإرهابية والإجرامية الناشطة في الجزء الشمالي من مالي، وتزايد الصلات بين الشبكات الإرهابية والإجرامية، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة والحالة الإنسانية المتردية السائدة هناك.

٤ - وأشار المشاركون أيضا إلى استمرار هشاشة المؤسسات التي أُنشئت في إطار عملية إعادة النظام الدستوري في أعقاب انقلاب ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، كما يبرهن على ذلك الاعتداء الجسدي الذي تعرض له الرئيس المؤقت، السيد ديونكوندا تراوري، والتمادي في عرقلة عمل المؤسسات الانتقالية.

٥ - ولاحظوا أن الوضع الحالي في مالي، الذي يشكك في مبادئ أساسية للاتحاد الأفريقي تتمثل في احترام وحدة وسلامة أراضي الدول الأعضاء، ورفض أي تغيير غير دستوري للحكومة، ونبذ الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، يشكل تهديدا خطيرا لاستمرار دولة مالي، وللاستقرار والأمن في المنطقة وفي القارة برمتها، وكذلك للأمن الدولي.

٦ - وأكدوا، في هذا السياق، على ضرورة وإلحاح القيام بتحرك دولي سريع وفعال ومنسق تنسيقا وثيقا للتصدي للتحديات المطروحة. ويجب أن يقوم هذا التحرك على توحيد الجهود الإقليمية والقارية، في إطار الاتحاد الأفريقي، وبشراكة وثيقة مع الأمم المتحدة والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي.

٧ - ووفقا للولاية التي أسندها إليها مجلس السلام والأمن، نظرت المجموعة في الأزمة المؤسسية والحالة الأمنية والإنسانية في شمال مالي على السواء.

٨ - وفيما يتعلق بالأزمة المؤسسية، نوه المشاركون بالجهود التي يبذلها رئيس بوركينا فاسو، في إطار مهمة الوساطة التي أسندها إليه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولاحظوا مع الارتياح النتائج المحققة التي أتاحت، وفقا للاتفاق الإطاري المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، استحداث مختلف المؤسسات المعنية بإدارة المرحلة الانتقالية.

٩ - وشجع المشاركون الحكومة والقوى السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك ممثلو المناطق الشمالية، على الإسراع، في إطار الحوار الوطني الشامل وعمل المؤسسات الدستورية في البلد، وبدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بوضع خريطة طريق تضمن مختلف المهام التي يلزم إنجازها خلال فترة الانتقال سعيا إلى تحقيق الأهداف المحددة، وهي إعادة تنظيم وإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن، وإعادة بسط سلطة الدولة على كامل إقليم مالي وتنظيم انتخابات حرة، وشفافة ونزيهة، في غضون فترة الـ ١٢ شهرا المتفق عليها. كما شجعوا المؤسسات الانتقالية على الاضطلاع تماما بمسؤولياتها. وأعربوا عن استعداد هيئاتهم وبلدانهم لدعم هذه المؤسسات الانتقالية وحشد الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم اللازمة لها.

١٠ - وفي هذا السياق، شدد المشاركون على ضرورة التعاون الوثيق والمتواصل بين الحكومة ومختلف الأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع المدني في مالي بشأن شتى التحديات التي يواجهها البلد. ويتعلق الأمر في هذا الصدد بتشكيل حكومة شاملة وأكثر تمثيلا بغية بناء توافق على أوسع نطاق ممكن يتيح لمالي التصدي للتحديات الهائلة التي تواجهها في الوقت الحالي. وحثوا مختلف الفاعلين الوطنيين المعنيين على القيام بجميع المبادرات اللازمة لهذا الغرض، في مراعاة لوساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

١١ - وأعاد المشاركون تأكيد ضرورة تهيئة الظروف اللازمة لتمكين المؤسسات الانتقالية من الاضطلاع بمسؤولياتها تماما في ظروف يسودها الأمن ودون تدخل من المجلس العسكري ومناصريه من المدنيين، وضرورة الاحترام التام للحريات الأساسية. وبعد إعراب المشاركين عن إدانتهم الشديدة للاعتداء الجسدي غير المقبول الذي تعرض له الرئيس المؤقت، فإنهم:

'١' طالبوا بالإسراع بتحديد هويات مرتكبي هذا الاعتداء ومدبريه، وإحالتهم إلى العدالة، دون الإخلال بالإجراءات التي يمكن أن تباشرها الآليات الدولية المختصة؛

‘٢’ طالبوا بالحل الفوري للمجلس العسكري (المجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة) وبانسحابه تماما من الإدارة الانتقالية، وبقصر تركيز القوات المسلحة، تحت إمرة الرئيس المؤقت والحكومة، على مهمتهم الأولى ألا وهي الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي مالي والدفاع عنهما؛

‘٣’ أعربوا عن تصميم هيئاتهم وبلدانهم على فرض جزاءات وتنفيذها بحذافيرها لمعاقبة كل العناصر العسكريين والمدنيين الذين يعرقلون، بشكل أو بآخر، الانتقال أو عمل الحكومة، أو يوجهون نداءات الكراهية أو يرتكبون أعمال عنف أو ترهيب، بما في ذلك اعتقالات تعسفية. وأهابوا بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الشروع في إعداد قائمة بالأفراد المعنيين، بدعم من شتى البلدان والهيئات الأعضاء في مجموعة الدعم والمتابعة. وإكمالا لهذه الجزاءات، يمكن اللجوء أيضا إلى الآليات الدولية المختصة؛

‘٤’ وطلبوا إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تتخذ، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء الدوليين، ما يلزم من التدابير لكفالة أمن مسؤولي المرحلة الانتقالية، وعلى رأسهم الرئيس المؤقت. وفي هذا الصدد، شجع المشاركون الحكومة الانتقالية على إبداء تعاون كامل غير مشروط للجماعة الاقتصادية.

١٢ - وفيما يتعلق بالوضع في الجزء الشمالي من مالي، أعرب المشاركون مجددا عن إدانة المجتمع الدولي الشديدة للهجمات المسلحة التي تشن على دولة مالي، وكذلك للوجود الخطير وغير المقبول لجماعات إرهابية وإجرامية في تلك المنطقة من البلد. وأكدوا ما يشكله اللجوء إلى التمرد المسلح من خطر على استمرار الدول الأفريقية وعمليات إرساء الديمقراطية الجارية في القارة، وكذلك ما يمثله تحصن جماعات إرهابية وإجرامية في الجزء الشمالي من مالي من تهديد خطير سواء لمالي والمنطقة أو باقي المجتمع الدولي.

١٣ - وأدان المشاركون انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات المرتكبة من جانب جماعات مسلحة وإرهابية ناشطة في شمال مالي. وأبدوا قلقهم بوجه خاص إزاء الحالة الإنسانية السائدة في تلك المنطقة، والعبء الذي تتحمله البلدان التي تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين الماليين، ولا سيما بوركينا فاسو والجزائر وموريتانيا والنيجر. وطلبوا من الوكالات الإنسانية الناشطة ميدانيا مواصلة جهودها. وفيما يتعلق خصيصا بإيصال المعونة الإنسانية في شمال مالي، أكد المشاركون ضرورة بذل كل جهد لضمان ألا يتم تحويل المعونة

المتجهة إلى السكان المدنيين على أيدي الجماعات المسلحة والإرهابية التي تحتل ذلك الجزء من إقليم مالي.

١٤ - وأكد المشاركون أن أي حل للأزمة في شمال مالي يجب أن يقوم على المبادئ التالية:

'١' الاحترام التام لوحدة وسلامة أراضي مالي، الذي لا يمكن أن يكون موضوع أي نقاش أو تفاوض؛

'٢' رفض اللجوء إلى التمرد المسلح، الذي لا يمكن تبريره، لا سيما في ضوء وجود قنوات للتعبير في مالي تتيح الإعراب عن أي مطالبة مشروعة؛

'٣' التصدي بلا هوادة للشبكات الإرهابية والإجرامية، التي يجب تحييدها بكل الوسائل المشروعة الممكنة.

١٥ - وعلى هذا الأساس، أعرب المشاركون عن دعم هيئاتهم وبلدانهم لجميع الجهود الهادفة إلى التصدي بالطرق السلمية لأسباب تكرر حركات التمرد في شمال مالي. وينبغي أن يستند الحوار مع الجماعات الراغبة في التفاوض على احترام وحدة وسلامة أراضي مالي، وكذلك على الرفض التام للإرهاب والأنشطة الإجرامية المتصلة به. وأكد المشاركون تأييدهم لاستمرار وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بمشاركة بلدان الميدان، وفقا للمقرر الذي اتخذه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ في باماكو. وأكدوا ضرورة الحصول من الجماعات المعنية على قبول المبادئ المذكورة سالفا وضرورة الانتهاء من المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وإلا فسينظر في خيارات أخرى بما في ذلك خيار اللجوء إلى القوة.

١٦ - وفي الوقت ذاته، سلم المشاركون بضرورة تعبئة كافة الوسائل اللازمة، بما في ذلك الوسائل العسكرية، لمساعدة حكومة مالي على إعادة تنظيم وإعادة هيكلة قواتها الدفاعية والأمنية، ودعم الجهود الهادفة إلى إعادة بسط سلطتها، في أقرب وقت ممكن، على الجزء الشمالي من البلد، فضلا عن التصدي للجماعات الإرهابية والإجرامية ولسائر الكيانات التي تقوض بأعمالها الاستقرار والأمن في مالي وفي المنطقة برمتها. ورحبوا بالمبادرة التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتفعيل قوتها الاحتياطية، ونوهوا بالإسهام الهام الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد الأفريقي، من خلال المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، وبلدان الميدان، من خلال الهياكل التي أنشأتها بالفعل، ومنها وحدة الدمج والاتصال الموجودة في الجزائر العاصمة ولجنة العمليات المشتركة لرؤساء الأركان الموجودة في تمنراست بالجزائر.

١٧ - وأكد المشاركون استعداد هيئاتهم وبلدانهم لتقديم الدعم المالي واللوجستي وغير ذلك من أشكال الدعم لهذه الجهود. وأكدوا أيضا رغبتهم في العمل على الإسراع بحشد دعم كاف من الأمم المتحدة استنادا إلى طلب رسمي مقرون بولاية واضحة ومفهوم للعمليات، يقدم من خلال الاتحاد الأفريقي. وحثوا، في هذا الصدد، مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على الاجتماع في أقرب وقت ممكن لاتخاذ قرارات يرى أنها مناسبة لتعبئة المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، دعما للجهود التي تبذلها القارة.

١٨ - وعلى وجه أعم، أعاد المشاركون تأكيد الحاجة إلى اتباع نهج إقليمي طويل الأمد للتصدي للمشكلات الهيكلية التي تشهدها منطقة الساحل. وأكدوا، في هذا الصدد، على ملاءمة التوصيات التي أيدها الاجتماع الوزاري لمجلس السلام والأمن المعقود في باماكو وعلى أهمية الاستراتيجية التي وضعها الاتحاد الأوروبي.

١٩ - وأعرب المشاركون عن تأييدهم للمؤتمر المعني بالجفاف في منطقة الساحل الذي يعتزم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تنظيمه في نهاية شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢، على هامش مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية المقبل الذي سيعقد في ياموسوكرو. وأهابوا بالمجتمع الدولي أن يقدم كامل الدعم لهذه المبادرة.

٢٠ - وبخصوص متابعة نتائج هذا الاجتماع، اتفق المشاركون على ما يلي:

'١' أن يعقدوا اجتماعا مرة كل شهرين على الأقل، برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، باعتبارهم يشكلون هيكلا للتشاور والتنسيق بشأن الوضع في مالي، بشقيه المتمثلين في الأزمة المؤسسية والحالة في شمال البلد، في سبيل تيسير القيام بتحرك دولي فعال دعما للجهود الأفريقية؛

'٢' أن يوصوا الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإرسال وفد يضم، بالإضافة إلى هاتين الهيئتين، الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، من أجل تبليغ رسالة الاجتماع الافتتاحي لمجموعة الدعم والمتابعة لكافة الفاعلين الماليين، دعما لوساطة الجماعة الاقتصادية وللجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة على شمال البلد؛

'٣' أن يقوموا، بمبادرة من الرئيسين، في الفترة ما بين الاجتماعين العاديين للمجموعة، بعقد اجتماعات مصغرة على أساس المسائل المقرر بحثها، في

أديس أبابا أو في أي مكان آخر يتفق عليه الرئيسان، من أجل متابعة هذه النتائج وتقديم توصيات بشأن سبل المضي قدما؛

‘٤’ أن يطلبوا إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن يعقد اجتماعا في أقرب وقت ممكن بشأن الحالة في مالي، ولا سيما في ضوء هذه النتائج، لكي يطلب رسميا دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٢١ - وشكر المشاركون الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على المبادرة بعقد هذا الاجتماع. وأعربوا عن امتنانهم لحكومة كوت ديفوار لقبول استضافة الاجتماع ولحفاوة ضيافتها، ولعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لكل ما اتخذته من ترتيبات لوجستية.

الملحق ٤

نتائج اجتماع مجموعة الدعم والمتابعة المعنية بالحالة في مالي المعقود في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

١ - عقدت مجموعة الدعم والمتابعة المعنية بالحالة في مالي اجتماعا في باماكو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في إطار متابعة اجتماعها الافتتاحي الذي عقدته في أبيدجان، في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وضم الاجتماع، الذي عقد برئاسة كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ممثلين رفيعي المستوى من بلدان المنطقة وشركاء دوليين.

٢ - وافتتح الرئيس المؤقت لجمهورية مالي، السيد ديونكوندا تراوري، الاجتماع. وكان الاجتماع الدولي الأول الذي شاركت فيه الرئيسة الجديدة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني - زوما، منذ توليها هذا المنصب في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٣ - وأتاح الاجتماع فرصة لاستعراض آخر التطورات في مالي وللتواصل على نطاق واسع مع السلطات في مالي، ولا سيما مع رئيس الوزراء ووزراء حكومة الوحدة الوطنية، بشأن سبل المضي قدما. واستعرض الاجتماع أيضا مشروع المفهوم الاستراتيجي لتسوية الأزمات في مالي، الذي أعده الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع السلطات في مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من الجهات الدولية المعنية.

٤ - ومثل الاجتماع مناسبة لعودة مالي للانخراط في الجهود الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ووفر للمشاركين فرصة لكي يتوحدوا تضامنا مع شعب مالي، ويتفقوا مع دولة مالي بشأن سبيل فعال لحشد الجهود من أجل إكمال عملية استعادة النظام الدستوري، وكذلك الحفاظ على الوحدة الوطنية وسلامة أراضي مالي. وانطلاقا من ذلك تم التوصل إلى النتائج التالية:

(أ) أثنى الاجتماع على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والزعماء الإقليميين لما أبدوه من التزام وما بذلوه من جهود متواصلة لمساعدة مالي في التغلب على التحديات التي تواجهها. وشدد على إسهام بلدان الميدان في مكافحة الشبكات الإرهابية والإجرامية العابرة للحدود الوطنية في المنطقة. وأعرب الاجتماع أيضا عن تقديره للاتحاد الأفريقي لما طرحه من مبادرات، بما في ذلك الإعلان الذي أدلى به رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تعيين ممثل سامٍ لمالي ومنطقة الساحل، وكذلك افتتاح مكتب للاتحاد الأفريقي في مالي، ودوره التنسيقي العام الذي يتمشى مع المبادئ التي يقوم عليها الهيكل الأفريقي

للسلام والأمن. ورحب الاجتماع بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة السيد رومانو برودي مبعوثا خاصا له إلى منطقة الساحل، وكذلك اتخاذ قراري مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢) و ٢٠٧١ (٢٠١٢). وأثنى على الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والشركاء الثنائيين، لما قدمته من إسهامات في الجهود الجارية؛

(ب) ورحب الاجتماع بالتقدم الذي أُحرز لمعالجة الأزمة المؤسسية الناجمة عن الانقلاب الذي وقع في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، أكد الاجتماع مجددا على ما يساور المجتمع الدولي من قلق بالغ إزاء الوضع السائد في الجزء الشمالي من مالي، مشددا على أنه يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في مالي، وفي المنطقة وخارجها. وأعرب أيضا عن القلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية السائدة في الميدان.

(ج) وشدد الاجتماع على الأهمية الحاسمة لوجود قيادة وطنية متحدة تتولى مقاليد الأمور في عملية البحث عن حلول دائمة للأزمات في مالي، فدعا السلطات والجهات المعنية في مالي إلى مضاعفة جهودها والاستفادة الكاملة من الزخم الدولي القائم، وخاصة عن طريق ما يلي:

‘١’ تعزيز الاتساق في ما بين المؤسسات الانتقالية، لتيسير تنفيذ المهمتين الرئيسيتين في المرحلة الانتقالية، وهما إعادة بسط سلطة الدولة على الجزء الشمالي من البلد وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في الربع الأول من عام ٢٠١٣؛

‘٢’ الاضطلاع على سبيل الأولوية، وعن طريق إجراء مشاورات وطنية واسعة النطاق وبدعم من المجتمع الدولي، بوضع خريطة طريق مفصلة، تتضمن خطوات ملموسة وجداول زمنية لتنفيذ المهمتين الرئيسيتين في المرحلة الانتقالية، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢) و ٢٠٧١ (٢٠١٢)؛

‘٣’ القيام على وجه السرعة، بإنشاء الهيكل الوطني المتوخى الذي سيكون مسؤولا عن إجراء المفاوضات مع الجماعات المسلحة المالية في شمال البلد التي ترغب في المشاركة في الحوار بهدف التوصل إلى حل سياسي للأزمة، على أساس الاحترام التام للوحدة الوطنية وسلامة أراضي مالي ورفض الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك التمرد المسلح. وشدد الاجتماع على أن المفاوضات لا يمكن أن تظل مفتوحة إلى الأبد؛

‘٤’ اغتنام فرصة اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، المكرس للحالة في مالي، لتقديم جدول زمني لتنفيذ المهمتين المذكورتين في الفقرتين ٤ (ج) ’٢‘ و (ج) ’٣‘ أعلاه؛

‘٥’ احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب، وكفالة السيادة المدنية الكاملة والفعالة على الجيش، بما يتسق مع المقررات والقرارات الصادرة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فضلا عن الإعلانات الصادرة عن الجهات الفاعلة الدولية الأخرى؛

‘٦’ اتخاذ خطوات فورية لتيسير الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للاستجابة للطلب المتعلق بنشر قوة عسكرية دولية، بسبل منها توعية جميع الجهات المعنية في هذا الصدد؛

(د) وأعرب المشاركون عن عزم البلدان والهيئات التي يمثلونها على الحفاظ على الزخم الدولي الحالي وتقديم الدعم المطلوب للجهود التي تقودها مالي للتصدي للتحديات المطروحة. وفي هذا الصدد، وبالنظر في المساعدة التي طلبتها السلطات الانتقالية في مالي من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومن شركاء آخرين، فإن الاجتماع:

‘١’ رحب بمشروع المفهوم الاستراتيجي باعتباره خطوة هامة نحو مزيد من التنسيق في ما بين الجهات الدولية المعنية ويُساعد في التعامل بصورة شاملة مع الأزمات في مالي، عن طريق تدابير ذات منحى عملي تغطي مسائل تتعلق بالانتقال والحكم في مالي، وإعادة بسط سلطة الدولة في الشمال، وإصلاح القطاع الأمني، وإجراء الانتخابات، وتحقيق الاستقرار وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، واستئناف تقديم الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية، وكفالة المتابعة؛

‘٢’ ولاحظ أن من المقرر أن ينظر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مشروع المفهوم الاستراتيجي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بغية الموافقة عليه وإحالته إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لكي يدعم المفهوم المقترح؛

‘٣’ وشجّع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على التعجيل، بالتعاون مع مالي والجهات المعنية

الأخرى، باستكمال التخطيط المشترك للاستجابة للطلب الذي تقدمت به السلطات الانتقالية في مالي لنشر قوة عسكرية دولية بقيادة أفريقية لمساعدة قوات مالي المسلحة في استعادة المناطق المحتلة في شمال البلد. وفي هذا الصدد، طلب الاجتماع إلى المنظمات الثلاث أن تقوم على الفور بإعداد خطة عمل مشتركة تحدد جميع المهام التي يلزم الاضطلاع بها لاستكمال التخطيط، بما في ذلك مفهوم العمليات، على أن يكون مفهوما أن جميع الأنشطة المتصلة بذلك ستتم قدر الإمكان في مالي. وتطلع المشاركون إلى أن يقدم الأمين العام تقريرا عن النشر المتوخى وعن الجوانب الأخرى ذات الصلة، وفقا للقرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، ولاحظوا مع الارتياح استعداد مجلس الأمن للاستجابة لطلب السلطات الانتقالية في مالي؛

‘٤’ ودعا إلى اعتماد جزاءات ضد الشبكات الإرهابية والإجرامية، وكذلك ضد جميع المتمردين في مالي من الجماعات والأفراد الذين لا يقطعون جميع روابطهم مع المنظمات الإرهابية و/أو يرفضون الشروع في عملية تفاوضية للتصدي للأزمة على النحو المبين أعلاه، ولاحظ أن مجلس الأمن قد أعرب بالفعل عن استعداده لاعتماد جزاءات محددة الهدف؛

‘٥’ وشجع بلدان الميدان على تكثيف جهودها الرامية إلى مكافحة الشبكات الإجرامية والإرهابية، عبر قنوات منها وحدة الدمج والاتصال، وقيادة العمليات المشتركة، ودعا إلى تعزيز التنسيق في ما بينها وبين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحث مفوضية الاتحاد الأفريقي على اتخاذ المبادرات المطلوبة على الفور تحقيقا لهذه الغاية؛

‘٦’ وحث المجتمع الدولي برمته، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية، على الإسراع بتقديم الدعم في مجال بناء القدرات، والدعم المالي واللوجستي، إلى قوات الدفاع والأمن في مالي لتمكينها من الاضطلاع بدور رائد في إعادة بسط سلطة الدولة كاملة على الجزء الشمالي من البلد وتفكيك الشبكات الإرهابية والإجرامية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٧١ (٢٠١٢)؛

‘٧’ وشدد على الحاجة الماسة إلى قيام جميع الجهات الفاعلة الدولية المعنية بتنسيق جهودها على نحو وثيق للتصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه منطقة الساحل والصحراء، مُدركاً في هذا الصدد الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به المبعوث الخاص للأمم المتحدة. واتفق المشاركون على أن يتم،

في المستقبل القريب، عقد اجتماع لمجموعة الدعم والمتابعة المكرس لهذه المسألة، ورحبوا بعرض الاتحاد الأوروبي استضافة هذا الاجتماع؛

'٨' ودعا إلى مزيد من الدعم الإقليمي والدولي لمواجهة الطوارئ الإنسانية الفورية الناجمة عن الأزمة في شمال مالي، في مالي وفي البلدان التي تستضيف اللاجئين الفارين من التراع على حد سواء.

(هـ) وشدد المشاركون بقوة على الأهمية الحاسمة لإقامة شراكة قوية وإقامة علاقة عمل فعالة على جميع المستويات في ما بين الجهات المعنية الدولية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بهدف تيسير تقديم دعم منسق للجهود التي تقودها مالي. وفي هذا الصدد، أكد المشاركون على الدور التنسيقي المركزي الذي تضطلع به مجموعة الدعم والمتابعة، وحثوا الرئيسين، اللذين يعملان مع سائر الجهات المعنية الدولية، على التعجيل بوضع طرائق تهدف إلى تعزيز أداء المجموعة وفعاليتها.